

No. 441

---

**UNITED NATIONS INTERNATIONAL  
CHILDREN'S EMERGENCY FUND  
and  
LIBYA**

**Agreement concerning the activities of UNICEF in Libya.  
Signed at Tripoli, on 5 April 1952, and at Paris, on  
15 April 1952**

*Official texts: English and Arabic.*

*Filed and recorded by the Secretariat on 16 June 1952.*

---

**FONDS INTERNATIONAL DES NATIONS UNIES  
POUR LE SECOURS A L'ENFANCE  
et  
LIBYE**

**Accord concernant les activités du FISE en Libye. Signé à  
Tripoli, le 5 avril 1952, et à Paris, le 15 avril 1952**

*Textes officiels anglais et arabe.*

*Classé et inscrit au répertoire par le Secrétariat le 16 juin 1952.*



## المادة العاشرة

## مدة الاتفاق

- (أ) يعمل بهذا الاتفاق بمجرد توقيعه او من تاريخ المصادقة عليه اذا كانت لازمة ويبقى سارياً الى ان ينتهي تنفيذ جميع الخطط التي تتم الموافقة عليها بمقتضى هذا الاتفاق بالاضافة الى المدة المعقولة للانتهاء بطريقة منتظمة من تصفية جميع اعمال هيئة الصندوق في ليبيا .
- (ب) في حالة الخلاف الذي قد ينشأ فيما يختص بتنفيذ شروط هذا الاتفاق تحال المسألة الى لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي لهيئة الصندوق لاتخاذ الاجراءات المناسبة .

عن هيئة صندوق الطوارئ الدولي  
لإغاثة الاطفال التابعة للأمم المتحدة

عن حكومة المملكة الليبية المتحدة

.....

.....

محمود المتصر  
رئيس الوزراء ووزير الخارجية

عقد في طرابلس  
التاريخ ٥ أبريل ١٩٥٢

الحكومة ايضا لموظفي هيئة الصندوق المفوضين بأن يلاحظوا بمطلق الحرية عمليات استلام هذه المؤن وتوزيعها واستعمالها وصيانة البضائع المعارة الخاصة بالانتاج في اي وقت وفي اي مكان وان يطلعوا على عمليات التوزيع وكيفيته وان يبدوا في ذلك ما يعن لهم من ملاحظات الى السلطات الحكومية المختصة .

(هـ) اذا انشئ مكتب في الاراضي الليبية بمقتضى بند «ب» من هذه المادة اتخذت الحكومة ، بالتشاور مع هيئة الصندوق ، التدابير اللازمة لسكنى الموظفين الذين توفدهم هيئة الصندوق بمقتضى هذه المادة واقامتهم وانتقالهم بالسيارات وسفرهم وتحمل ما انفق بالعملة الليبية من التكاليف الخاصة بذلك ومن تكاليف انشاء المكاتب وتزويده بالاثاث وصيانته وتقديم اعمال الكتبة وغيرها والاتصالات البريدية والتلغرافية والتليفونية والخدمات اللازمة للقيام بالاعمال المذكورة في هذه المادة .

### المادة السابعة

#### الاعفاء من الضرائب

- (أ) تعفى هيئة الصندوق وموجوداتها واملاكها وايراداتها واعمالها ومعاملاتها مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أي من اقسامها السياسية او اية سلطة عامة اخرى في ليبيا وتعفى هيئة الصندوق ايضا من اي التزام فيما يخص بتحصيل او دفع اية ضريبة او اي رسم او اية عوائد تفرضها الحكومة او اي من اقسامها السياسية او اية سلطة عامة اخرى .
- (ب) لن تفرض الحكومة او اي من اقسامها السياسية او اية سلطة عامة اخرى اية ضريبة او اي رسم او اية عوائد على المرتبات والمكافآت التي تدفعها هيئة الصندوق نظير خدمات شخصية الى الموظفين والمستخدمين وغيرهم ممن هم من غير رعايا ليبيا او المقيمين فيها بصفة دائمة .
- (ج) تتخذ الحكومة ما يلزم من اجراءات لتنفيذ الاحكام السابقة من هذه المادة . فضلا عن ذلك تتخذ الحكومة كل ما يلزم من اجراءات اخرى لضمان عدم اخضاع المؤن والخدمات التي تقدمها هيئة الصندوق لاية ضريبة او لاي رسم او اية عوائد بكيفية تقلل من موارد هيئة الصندوق .
- (د) تتعهد الحكومة بان تدفع جميع الضرائب والرسوم والعوائد المشار اليها في البنود الثلاثة السابقة من هذه المادة اذا كانت قوانينها لا تسمح بمثل ذلك الاستثناء .

### المادة الثامنة

#### الامتيازات والحصانات

تمنح الحكومة هيئة الصندوق وموظفيها الامتيازات والحصانات الواردة في الاتفاق العام الخاص بالامتيازات والحصانات الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ فبراير ١٩٤٦ .

### المادة التاسعة

#### اذاعة الانباء على الجمهور

تتيح الحكومة لهيئة الصندوق فرصة اذاعة الانباء على الجمهور بشأن تسليم المؤن التي تقدمها هيئة الصندوق وتوزيعها وتعاونها على ذلك .

## المادة الرابعة

### الصادرات

توافق الحكومة على انها لن تنتظر من هيئة الصندوق ان تقدم مؤناً لمساعدة الاطفال والمراهقين والحوامل والامهات المرضعات بمقتضى هذا الاتفاق اذا قامت الحكومة بتصدير اية مؤن من انواع تلك المؤن او ما يماثلها الا في الحالات الاستثنائية التي قد تنشأ وتوافق عليها لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي لهيئة الصندوق .

### المادة الخامسة

#### السجلات والتقارير

(أ) تعد الحكومة سجلات للمحاسبة والاحصاء لاعمال هيئة الصندوق اللازمة لاضطلاع هيئة الصندوق بمسئولياتها وتشاور مع هيئة الصندوق متى طلبت ذلك ، فيما يختص بمسك هذه السجلات .

(ب) تقدم الحكومة الى هيئة الصندوق السجلات والتقارير والمعلومات الخاصة بتنفيذ الخطة الموافقة عليها متى رأت هيئة الصندوق ان ذلك ضروري لاضطلاعها بمسئولياتها التي عينتها لها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

### المادة السادسة

#### العلاقة بين الحكومة وبين هيئة الصندوق في

#### تنفيذ هذا الاتفاق

(أ) من المعترف به ومن المعلوم لدى الحكومة وهيئة الصندوق انه سيكون من الضروري ايجاد علاقة ودية وثيقة للتعاون بين موظفي الحكومة وبين موظفي هيئة الصندوق لكي يمكن تنفيذ شروط هذا الاتفاق وستوفد هيئة الصندوق موظفين مفوضين للزيارة دوريا او للاقامة في ليبيا للتشاور والتعاون مع المختصين من موظفي الحكومة فيما يتعلق بشحن المؤن التي تقدمها هيئة الصندوق واستلامها واستعمالها او توزيعها ولبحث احتياجات الأشخاص الذين يستحقون المساعدة في ليبيا وفحصها بدقة والابلاغ هيئة الصندوق بسير العمل الخاص بالخطة الموافقة عليها بمقتضى هذا الاتفاق وبما تريد الحكومة عرضه من مسائل على هيئة الصندوق فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدم الى الأشخاص الذين يستحقون المساعدة في ليبيا .

(ب) توافق هيئة الصندوق والحكومة على انه يجوز لهيئة الصندوق لتحقيق الغرض المذكور ان تنشئ لها في ليبيا مكتبا يمكن عن طريقه الاتصال بموظفيها وتقوم الهيئة فيه بادارة اعمالها .

(ج) تسهل الحكومة لهيئة الصندوق استخدام الموظفين الرئيسيين والكتبة وغيرهم من المستخدمين من بين المقيمين في ليبيا واهلها متى لزم ذلك لقيام هيئة الصندوق باعمالها بمقتضى هذا الاتفاق .

(د) تسمح الحكومة لموظفي هيئة الصندوق المفوضين بالاطلاع على السجلات ودفاتر الحسابات والوثائق الاخرى الملائمة فيما يختص بتوزيع المؤن التي تقدمها هيئة الصندوق . وتسمح

## المادة الثانية

### تقديم المؤن والخدمات

- (أ) تقدم الحكومة وهيئة الصندوق ، بناء على التزاماتهما بمقتضى خطة العمل الموافق عليها ، المؤن والخدمات الى الاشخاص الذين يستحقون المساعدة في ليبيا .
- (ب) تقدم هيئة الصندوق المؤن والخدمات ، بمقتضى هذا الاتفاق ، بدون مقابل .
- (ج) تتعهد الحكومة بان تكون المؤن والخدمات التي تقدمها هيئة الصندوق لصالح الاشخاص الذين يستحقون المساعدة بناء على خطة العمل الموافق عليها ووفقا لتدابير هيئة الصندوق .

## المادة الثالثة

### نقل المؤن وتوزيعها

- (أ) تحتفظ هيئة الصندوق بالملكية التامة لمؤنها الى ان يستهلكها أو يستعملها الاشخاص الذين يستحقون المساعدة او الى ان يتم نقل الملكية في حالة البضائع المخصصة للانتاج او في خلال مدة الاعارة حسبما يبين في الخطة الموافق عليها .
- (ب) تتعهد هيئة الصندوق الى الحكومة باستلام المؤن التي تحضرها هيئة الصندوق او توزيعها بالنيابة عنها على الاشخاص الذين يستحقون المساعدة وتعمل الحكومة في توزيع المؤن أو التصرف في أمرها كوكيلة لهيئة الصندوق . وللحكومة ان تستعين ، للاضطلاع بهذه المسؤولية ، بالمؤسسات التي تعمل في البلاد والتي تتفق عليها الحكومة وهيئة الصندوق .
- (ج) تتعهد الحكومة بان تحرض على استعمال هذه المؤن وتقسيمها او توزيعها بالانصاف التام وبطريقة فعالة ، على اساس الحاجة ، بدون تفريق بسبب العنصر او العقيدة او الجنسية أو المذهب السياسي .
- (د) من المتفق عليه ان المؤن والخدمات التي تقدمها هيئة الصندوق انما تقدم بالاضافة الى المبالغ التي تصرف من الميزانية او من موارد اخرى تخصصها الحكومة أو سلطات اخرى داخل البلاد لاعمال مماثلة ، ولا تحل محلها ولا يجوز أن تعدل خطة لتوزيع السلع بالحصص يكون معمولا بها في وقت الموافقة على خطة للاعمال ، بسبب ورود تلك المؤن ، بحيث ينتج عن ذلك تخفيض الحصص التي تخصص للاشخاص الذين يستحقون المساعدة .
- (هـ) لهيئة الصندوق ان تضع وفقا لتقديرها علامات مميزة على المؤن التي تقدمها كلما رأته ضرورة لذلك للدلالة على ان هذه المؤن مقدمة من هيئة الصندوق ويقصد توزيعها على الاشخاص الذين يستحقون المساعدة .
- (و) لن يطلب الى الاشخاص الذين يستحقون المساعدة ان يدفعوا بصفة مباشرة او بصفة غير مباشرة تكاليف المؤن أو الخدمات التي تقدمها هيئة الصندوق .
- (ز) تتخذ الحكومة جميع التدابير اللازمة لاستلام المؤن التي تقدمها هيئة الصندوق وتفريقها وتخزينها والتأمين عليها ونقلها وتوزيعها وتحمل جميع المصروفات او التكاليف اللازمة لهذه الاعمال او للاعمال الادارية الخاصة بها التي تتفق بالعملة الليبية .

No. 441. ARABIC TEXT — TEXTE ARABE

## اتفاق

تتبن هيئة صندوق الطوارئ الدولي  
لإغاثة الاطفال التابعة للامم المتحدة

وبين

المملكة الليبية المتحدة

حيث ان الجمعية العامة للامم المتحدة انشأت بمقتضى قرارها رقم ٥٧ (١) الذي اتخذته في ١١ ديسمبر ١٩٤٦ ، هيئة صندوق الطوارئ الدولي لإغاثة الاطفال (المشار إليها فيما يلي « بهيئة الصندوق » ) كهيئة تابعة للامم المتحدة وعدلت اختصاصاتها بالقرار رقم ٤١٧ (٥) الذي اتخذته في اول ديسمبر ١٩٥٠ ،

وحيث ان حكومة المملكة المتحدة (المشار إليها فيما يلي « بالحكومة » ) ترغب في ان تتلقى مساعدة من هيئة الصندوق لصالح الاطفال والمراهقين والحوامل والامهات المرضعات (المشار اليهم فيما يلي بعبارة « الاشخاص الذين يستحقون المساعدة » ) في ولاياتها ،  
لذلك اتفقت الآن الحكومة وهيئة الصندوق على ما يلي :

## المادة الاولى

## خطة الأعمال

- (أ) على الحكومة ان تعد في كل مرة ترغب فيها في الحصول على مساعدة من هيئة الصندوق خطة للأعمال تصف فيها المشروع المقترح والالتزامات التي يقترح القاؤها على عاتق الحكومة والالتزامات التي يقترح القاؤها على عاتق هيئة الصندوق والوسائل المقترحة لضمان الانتفاع بالمؤن او غيرها مما تقدمه هيئة الصندوق من مساعدة وتوزيعها على الوجه الاكمل .
- (ب) تقرر هيئة الصندوق بعد التحري للتحقق من ضرورة المساعدة والنظر في امر ما لديها من موارد ما اذا كانت تشترك في الخطة المقترحة ، ثم تتفق الحكومة وهيئة الصندوق على خطة للأعمال مقبولة من الطرفين (يشار إليها فيما يلي بعبارة «الخطة الموافق عليها» ) . ويجوز ان تعدل الخطة الموافق عليها اذا اقتضت الظروف ذلك بآية كيفية يتفق عليها بين الحكومة وبين هيئة الصندوق وعند ذلك يطبق هذا الاتفاق على تلك الخطة بعد تعدينها .

No. 441. AGREEMENT<sup>1</sup> BETWEEN THE UNITED NATIONS INTERNATIONAL CHILDREN'S EMERGENCY FUND AND THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM OF LIBYA CONCERNING THE ACTIVITIES OF UNICEF IN LIBYA. SIGNED AT TRIPOLI, ON 5 APRIL 1952, AND AT PARIS, ON 15 APRIL 1952

---

WHEREAS the General Assembly of the United Nations, by Resolution 57 (1),<sup>2</sup> adopted on 11 December 1946, created an International Children's Emergency Fund (hereinafter referred to as "the Fund") as a subsidiary organ of the United Nations, and amended its terms of reference by Resolution 417 (V),<sup>3</sup> adopted on 1 December 1950, and

WHEREAS the Government of the United Kingdom of Libya (hereinafter referred to as "the Government") desires the aid of the Fund for the benefit of children and adolescents and expectant and nursing mothers (hereinafter referred to as "the persons to be aided") within its territories.

NOW, THEREFORE, the Government and the Fund have agreed as follows :

*Article I*

PLAN OF OPERATIONS

A. On each occasion that the Government wishes to obtain assistance from the Fund, it shall prepare a plan of operations describing the proposed project, the respective commitments proposed to be undertaken by the Government and the Fund, and the means proposed to ensure the proper use and distribution of supplies or other assistance which the Fund may provide.

B. The Fund, after examining the need for such assistance and taking into account its available resources, will decide on its own participation in the proposed plan, and the Government and the Fund will agree on a mutually agreeable plan of operations (hereinafter referred to as the "approved plan"). Approved plans may be amended, should circumstances so require, in any manner agreed between the Government and the Fund. The present Agreement shall then apply to such plan as amended.

---

<sup>1</sup> Came into force on 15 April 1952, as from the date of signature, in accordance with article X.

<sup>2</sup> United Nations document A/64/Add. 1.

<sup>3</sup> United Nations document A/1775.



[TRADUCTION — TRANSLATION]

N° 441. ACCORD<sup>1</sup> ENTRE LE FONDS INTERNATIONAL DES NATIONS UNIES POUR LE SECOURS À L'ENFANCE ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME-UNI DE LIBYE CONCERNANT LES ACTIVITÉS DU FISE EN LIBYE. SIGNÉ À TRIPOLI, LE 5 AVRIL 1952, ET À PARIS, LE 15 AVRIL 1952

CONSIDÉRANT que, par sa résolution 57 (1) du 11 décembre 1946<sup>2</sup>, l'Assemblée générale des Nations Unies a créé, en tant qu'organisme subsidiaire de l'Organisation des Nations Unies, un Fonds international de secours à l'enfance (ci-après dénommé "le Fonds"), dont elle a modifié le mandat par sa résolution 417 (V) du 1<sup>er</sup> décembre 1950<sup>3</sup>, et

CONSIDÉRANT que le Gouvernement du Royaume-Uni de Libye (ci-après dénommé "le Gouvernement") désire recevoir l'aide du Fonds au profit des enfants, adolescents, femmes enceintes et mères allaitantes (ci-après dénommés "les bénéficiaires") de son territoire,

EN CONSÉQUENCE, le Gouvernement et le Fonds sont convenus de ce qui suit :

*Article premier*

PLAN D'OPÉRATIONS

A. Chaque fois que le Gouvernement souhaitera recevoir une assistance du Fonds il devra établir un plan d'opérations définissant le programme envisagé, les engagements réciproques que le Gouvernement et le Fonds auraient à assumer, ainsi que les méthodes proposées pour assurer, dans des conditions satisfaisantes, l'utilisation et la distribution des approvisionnements et autres secours que le Fonds pourrait fournir.

B. Après avoir déterminé si cette assistance est nécessaire et compte tenu des ressources dont il dispose, le Fonds prendra une décision au sujet de sa participation au plan proposé ; le Gouvernement et le Fonds conviendront ensuite d'un plan d'opérations mutuellement acceptable (ci-après dénommé le "plan approuvé"). Si les circonstances l'exigent, les plans approuvés pourront être modifiés de la manière dont il sera convenu entre le Gouvernement et le Fonds. Les dispositions du présent Accord s'appliqueront à tout plan ainsi modifié.

<sup>1</sup> Entré en vigueur à la date de la signature, le 15 avril 1952, conformément à l'article X.

<sup>2</sup> Document des Nations Unies A/64/Add. 1.

<sup>3</sup> Document des Nations Unies A/1775.

*Article II*

## FURNISHING OF SUPPLIES AND SERVICES

- A. The Government and the Fund, in accordance with their respective commitments under any approved plan of operations, shall provide supplies and services for the persons to be aided in Libya.
- B. The Fund shall provide the supplies and services under this Agreement free of charge.
- C. The Government undertakes that the supplies and services provided by the Fund shall be distributed to, or made available for the benefit of, the persons to be aided, in accordance with the approved plan of operations and in conformity with the policies of the Fund.

*Article III*

## TRANSFER AND DISTRIBUTION OF SUPPLIES

- A. The Fund shall retain full ownership of its supplies until consumed or used by the persons to be aided, or, in the case of capital goods, until the transfer of title, or, during the period of loan, as may be provided for in the approved plan.
- B. The Fund shall entrust its supplies to the Government for handling or distribution on behalf of the Fund for the benefit of the persons to be aided. In distributing or otherwise handling such supplies, the Government shall act as agent for the Fund. In discharging this responsibility, the Government may avail itself of the services of agencies operating within the country and chosen by mutual agreement between the Government and the Fund.
- C. The Government undertakes to see that these supplies are used, dispensed, or distributed equitably and efficiently on the basis of need, without discrimination because of race, creed, nationality status, or political belief.
- D. It is agreed that supplies and services provided by the Fund are to be in addition to, and not in substitution for, the budget charges or other resources which the Government or other authorities within the country have established for similar activities. No ration plan in force at the time of the approval of a plan of operations shall be modified by reason of such supplies so as to reduce the rations allocated to the persons to be aided.
- E. The Fund, at its discretion, may cause such distinctive markings to be placed upon the supplies provided by it as may be deemed necessary by the Fund to indicate that such supplies are provided under the auspices of the Fund and are intended for the persons to be aided.

*Article II*

## FOURNITURE D'APPROVISIONNEMENTS ET DE SERVICES

- A. Le Gouvernement et le Fonds fourniront des approvisionnements et des services aux bénéficiaires de Libye, conformément à leurs engagements respectifs en vertu des plans d'opérations approuvés.
- B. Les approvisionnements et les services fournis par le Fonds en application du présent Accord le seront à titre gratuit.
- C. Le Gouvernement s'engage à ce que les approvisionnements et les services fournis par le Fonds soient distribués aux bénéficiaires, ou mis à leur disposition, dans les conditions prévues par le plan d'opérations approuvé et conformément aux principes directeurs adoptés par le Fonds.

*Article III*

## REMISE ET DISTRIBUTION DES APPROVISIONNEMENTS

- A. Le Fonds conservera la pleine propriété de ses approvisionnements jusqu'à leur consommation ou leur utilisation par les bénéficiaires ou, s'il s'agit de biens de production, jusqu'au transfert des droits de propriété les concernant ou pendant la durée du prêt, selon ce qui sera stipulé dans le plan approuvé.
- B. Le Fonds confiera ses approvisionnements au Gouvernement afin que ce dernier en assure la gestion ou la distribution en son nom au profit des bénéficiaires. En procédant à la distribution desdits approvisionnements ou à toutes autres opérations les concernant, le Gouvernement agira en qualité de représentant du Fonds. Le Gouvernement pourra s'acquitter de cette mission en faisant appel aux services d'organismes exerçant leurs activités dans le pays ; il les désignera de commun accord avec le Fonds.
- C. Le Gouvernement s'engage à veiller à ce que l'utilisation, la répartition ou la distribution de ces approvisionnements se fasse équitablement et d'une manière efficace, en fonction des besoins et sans distinctions fondées sur la race, la religion, la nationalité ou les opinions politiques.
- D. Il est convenu que les approvisionnements et services fournis par le Fonds viendront s'ajouter et non se substituer aux dépenses budgétaires ou aux autres ressources que le Gouvernement ou d'autres autorités du pays auront engagées pour des activités semblables. Aucun système de rationnement en vigueur au moment de l'approbation d'un plan d'opérations ne pourra être modifié, en raison de la fourniture desdits approvisionnements, d'une façon qui aurait pour effet de réduire les rations allouées aux bénéficiaires.
- E. Le Fonds pourra faire apposer sur les approvisionnements fournis par lui les marques distinctives qu'il jugera nécessaires pour indiquer que ces approvisionnements sont fournis sous ses auspices et qu'ils sont destinés aux bénéficiaires.

F. The persons to be aided shall not be required to pay directly or indirectly for the cost of any supplies or services provided by the Fund.

G. The Government shall make all arrangements for, and shall sustain all operational and administrative expenses or costs incurred in the currency of Libya, with respect to the reception, unloading, warehousing, insurance, transportation, and distribution of the supplies furnished by the Fund.

#### *Article IV*

##### EXPORTS

The Government agrees that it will not expect the Fund to furnish supplies for the aid and assistance of children and adolescents and expectant and nursing mothers under this Agreement if the Government exports any supplies of the same or similar character, except in such special circumstances as may arise and are approved by the Programme Committee of the Executive Board of the Fund.

#### *Article V*

##### RECORDS AND REPORTS

A. The Government shall maintain adequate accounting and statistical records of the Fund's operations necessary to discharge the Fund's responsibilities, and shall consult with the Fund, at its request, with respect to the maintenance of such records.

B. The Government shall furnish the Fund with such records, reports and information as to the operation of approved plans as the Fund may find necessary to the discharge of the responsibilities entrusted to it by the General Assembly.

#### *Article VI*

##### RELATIONSHIP BETWEEN THE GOVERNMENT AND THE FUND IN THE CARRYING OUT OF THIS AGREEMENT

A. It is recognized and understood by the Government and the Fund that, in order to carry out the terms of this Agreement, it will be necessary to establish a close and cordial relationship of co-operation between officials of the Government and officers of the Fund. The Fund shall provide duly authorized officers to visit periodically or be stationed in Libya for consultation and co-operation with the appropriate officials of the Government with respect to the shipment, receipt, and use or distribution of the supplies furnished by the Fund, to consider and review the needs of the persons to be aided in Libya, to advise the Fund on the progress of approved plans of operations under the present Agreement, and of any problems which the Government may wish to submit to the Fund with regard to assistance for the benefit of the persons to be aided in Libya.

F. Les bénéficiaires n'auront pas à acquitter, directement ou indirectement, le coût des approvisionnements ou des services fournis par le Fonds.

G. Le Gouvernement prendra toutes les mesures voulues pour assurer la réception, le déchargement, l'entreposage, l'assurance, le transport et la distribution des approvisionnements fournis par le Fonds et il supportera, à l'occasion de ces opérations, tous les frais et toutes les dépenses de manutention et d'administration payables en monnaie libyenne.

#### *Article IV*

##### EXPORTATIONS

Le Gouvernement déclare qu'il ne comptera pas recevoir du Fonds, au titre du présent Accord, des produits destinés à aider et à secourir les enfants, adolescents, femmes enceintes et mères allaitantes, s'il exporte des produits de même nature ou de nature analogue, sauf dans l'éventualité de circonstances spéciales et sous réserve d'approbation par le Comité du programme du Conseil d'administration du Fonds.

#### *Article V*

##### DOCUMENTS ET RAPPORTS

A. Le Gouvernement établira, en ce qui concerne les opérations du Fonds, les documents comptables et statistiques nécessaires à l'accomplissement des fonctions du Fonds, et il se concertera avec lui, sur sa demande, au sujet du mode d'établissement de ces documents.

B. Le Gouvernement fournira au Fonds les documents, rapports et renseignements relatifs à l'exécution des plans approuvés, que le Fonds jugera nécessaires à l'accomplissement des fonctions qui lui ont été confiées par l'Assemblée générale.

#### *Article VI*

##### RAPPORTS ENTRE LE GOUVERNEMENT ET LE FONDS POUR L'EXÉCUTION DU PRÉSENT ACCORD

A. Afin d'assurer l'application des dispositions du présent Accord, le Gouvernement et le Fonds ont reconnu la nécessité d'une collaboration étroite et cordiale entre les fonctionnaires du Gouvernement et ceux du Fonds. Le Fonds enverra de temps à autre en mission en Libye ou détachera à demeure dans ce pays des fonctionnaires dûment autorisés qui se concerteront et collaboreront avec les fonctionnaires compétents du Gouvernement au sujet de l'expédition, de la réception, de l'utilisation et de la distribution des approvisionnements fournis par le Fonds ; ils examineront et apprécieront les besoins des bénéficiaires en Libye et tiendront le Fonds au courant de l'exécution des plans d'opérations approuvés qui auront été établis en vertu du présent Accord et de tous problèmes concernant l'assistance aux bénéficiaires de Libye que le Gouvernement pourra vouloir soumettre au Fonds.

B. The Fund and the Government agree that, for the above purposes, the Fund may maintain an office in Libya through which its officers may be reached and through which it will conduct its principal business.

C. The Government shall facilitate employment by the Fund, as officers, clerical staff or otherwise, of such residents and citizens of Libya as may be required to discharge the Fund's functions under the present Agreement.

D. The Government shall permit authorized officers of the Fund to have access to such records, books of account, or other appropriate documents with respect to the distribution of supplies furnished by the Fund. The Government shall further permit authorized officers of the Fund entire freedom to observe the handling, distribution, and use of such supplies and the maintenance of loaned capital goods at any time and at any place, and to examine the processes and techniques of distribution and make observations with respect thereto to the appropriate Government authorities.

E. If an office is established in the territory of the Government under Section B of this Article, the Government shall, in agreement with the Fund, make arrangements for, and meet the cost of, expenses incurred in the currency of Libya, for the housing, subsistence, automobile transportation, and travel of the officers to be provided by the Fund under this Article, for the establishing, equipping, and maintaining of the office, for clerical and other assistance, for postal, telegraphic, and telephone communications, and for other services necessary to carry out the activities provided for by this Article.

#### *Article VII*

##### IMMUNITY FROM TAXATION

A. The Fund, its assets, property, income, and its operations and transactions of whatsoever nature shall be immune from all taxes, fees, tolls, or duties imposed by the Government or by any political sub-division thereof or by any other public authority in Libya. The Fund shall also be immune from liability for the collection or payment of any tax, fee, toll, or duty imposed by the Government or any political sub-division thereof or by any other public authority.

B. No tax, fee, toll, or duty shall be levied by the Government or any political subdivision thereof or any other public authority on or in respect of salaries or remunerations for personal services paid by the Fund to its officers, employees, or other Fund personnel who are not subjects of Libya, or permanent residents thereof.

C. The Government shall take such action as is necessary for the purpose of giving effect to the foregoing provisions of this Article. In addition, the Government shall take whatever other action may be necessary to ensure that supplies and

B. Le Fonds et le Gouvernement sont convenus, à ces fins, que le Fonds pourra établir en Libye un bureau par l'intermédiaire duquel il sera possible d'entrer en contact avec ses fonctionnaires et qui lui servira de siège pour ses activités principales.

C. Le Gouvernement facilitera au Fonds le recrutement, parmi les habitants ou ressortissants de la Libye, des fonctionnaires, employés de bureau ou autres auxiliaires dont le Fonds pourra avoir besoin pour l'accomplissement des fonctions qui lui incombent en vertu du présent Accord.

D. Le Gouvernement permettra aux fonctionnaires autorisés du Fonds de prendre connaissance des documents, livres de comptes et autres pièces pertinentes concernant la distribution des approvisionnements fournis par le Fonds. Le Gouvernement permettra en outre aux fonctionnaires autorisés du Fonds d'observer en toute liberté, en tout temps et en tous lieux, la gestion, la distribution et l'utilisation desdits approvisionnements et l'entretien des biens de production prêtés, d'examiner les procédés et méthodes de distribution et de présenter des observations à ce sujet aux autorités compétentes du Gouvernement.

E. Si le Fonds établit un bureau en territoire libyen conformément au paragraphe B ci-dessus, le Gouvernement prendra, de concert avec le Fonds, des dispositions pour assurer le logement, la subsistance, le transport automobile et les déplacements des fonctionnaires envoyés par le Fonds conformément au présent article, l'organisation, l'installation et le fonctionnement du bureau, le recrutement du personnel de bureau ou autre, les communications postales, télégraphiques et téléphoniques ainsi que tous autres services nécessaires à l'exercice des activités prévues dans le présent article ; il supportera les dépenses correspondantes payables en monnaie libyenne.

#### *Article VII*

##### IMMUNITÉ FISCALE

A. Le Fonds, ses avoirs, ses biens, ses revenus, ainsi que ses opérations et transactions, quelle qu'en soit la nature, seront exonérés de tous impôts, taxes, redevances ou droits perçus par le Gouvernement ou l'une quelconque de ses subdivisions politiques ou par toute autre autorité publique de la Libye. Le Fonds sera également exempt de toute obligation en ce qui concerne le recouvrement ou le paiement de tous impôts, taxes, redevances ou droits perçus par le Gouvernement ou par l'une quelconque de ses subdivisions politiques ou par toute autre autorité publique.

B. Les traitements ou rémunérations versés par le Fonds à ses fonctionnaires, employés ou autres membres de son personnel qui n'ont ni la nationalité libyenne, ni leur résidence permanente en Libye seront exonérés de tous impôts, taxes, redevances ou droits perçus par le Gouvernement ou l'une quelconque de ses subdivisions politiques ou par toute autre autorité publique.

C. Le Gouvernement prendra les mesures nécessaires pour assurer l'application des dispositions précédentes du présent article. Il prendra, en outre, toutes autres mesures utiles pour que les approvisionnements et les services fournis par le Fonds

services furnished by the Fund are not subjected to any tax, fee, toll, or duty in a manner which reduces the resources of the Fund.

D. The Government shall undertake to pay all taxes, fees, tolls, or duties referred to in the above three paragraphs of this Article if its laws do not allow such exceptions.

*Article VIII*

PRIVILEGES AND IMMUNITIES

The Government shall grant to the Fund and its personnel the privileges and immunities contained in the General Convention on Privileges and Immunities adopted by the General Assembly of the United Nations on 13 February 1946.<sup>1</sup>

*Article IX*

PUBLIC INFORMATION

The Government shall afford the Fund opportunity for, and shall co-operate with the Fund in, making public information regarding the delivery and distribution of supplies furnished by the Fund.

*Article X*

PERIOD OF AGREEMENT

A. The present Agreement shall come into force on the date of signature, or, if ratification is required, from that date. It shall remain in force at least until the termination of all plans of operations approved under this Agreement, plus a reasonable period for the completion of an orderly liquidation of all Fund activities in Libya.

B. In case of disagreement as to whether the terms of this Agreement are being complied with, the matter shall be referred to the Programme Committee of the Executive Board of the Fund for appropriate action.

For the Government  
of the United Kingdom of Libya :

(*Signed*) MAHMOUD MUNTASSER  
Prime Minister and  
Minister of Foreign Affairs

Signed at Tripoli  
5 April 1952

For the United Nations  
International Children's  
Emergency Fund :

(*Signed*) N. D. POWELL  
Acting Director  
Europe and Eastern Mediterranean  
Regional Office

Signed at Paris  
15 April 1952

<sup>1</sup> Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations: United Nations, *Treaty Series*, Vol. 1, pp. 15 and 263; Vol. 4, p. 461; Vol. 5, p. 413; Vol. 6, p. 433; Vol. 7, p. 353; Vol. 9, p. 398; Vol. 11, p. 406; Vol. 12, p. 416; Vol. 14, p. 490; Vol. 15, p. 442; Vol. 18, p. 382; Vol. 26, p. 396; Vol. 42, p. 354; Vol. 43, p. 335; Vol. 45, p. 318; Vol. 66, p. 346, and Vol. 70, p. 266.



ne soient pas soumis à des taxes, impôts, redevances ou droits qui auraient pour effet de diminuer les ressources du Fonds.

D. Pour le cas où sa législation n'autoriserait pas de pareilles exemptions, le Gouvernement s'engage à prendre à sa charge le paiement de tous impôts, taxes, redevances ou droits visés dans les trois paragraphes précédents du présent article.

#### Article VIII

##### PRIVILÈGES ET IMMUNITÉS

Le Gouvernement accordera au Fonds et à son personnel les privilèges et immunités prévus dans la Convention générale sur les privilèges et immunités<sup>1</sup> approuvée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 13 février 1946.

#### Article IX

##### PUBLICITÉ

Le Gouvernement mettra le Fonds en mesure d'informer le public au sujet de la livraison et de la distribution des approvisionnements fournis par le Fonds, et collaborera avec lui à cet effet.

#### Article X

##### DURÉE DE L'ACCORD

A. Le présent Accord entrera en vigueur à la date de la signature ou, s'il y a lieu, à la date de la ratification. Il demeurera en vigueur au moins jusqu'à l'exécution complète de tous les plans d'opérations approuvés dans le cadre du présent Accord, cette période étant prolongée d'un laps de temps raisonnable pour permettre la liquidation méthodique de toutes les activités du Fonds en Libye.

B. En cas de désaccord sur le point de savoir si les termes du présent Accord sont respectés, la question sera portée devant le Comité du programme du Conseil d'administration du Fonds, qui prendra les dispositions nécessaires.

Pour le Gouvernement  
du Royaume-Uni de Libye :

(*Signé*) MAHMOUD MUNTASSER  
Premier Ministre  
et Ministre des affaires étrangères

Signé à Tripoli  
le 5 avril 1952

Pour le Fonds international  
des Nations Unies  
pour le secours à l'enfance :

(*Signé*) N. D. POWELL  
Directeur par intérim  
du Bureau régional pour l'Europe  
et la Méditerranée orientale

Signé à Paris  
le 15 avril 1952

<sup>1</sup> Convention sur les privilèges et immunités des Nations Unies : Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1, p. 15 et p. 263 ; vol. 4, p. 461 ; vol. 5, p. 413 ; vol. 6, p. 433 ; vol. 7, p. 353 ; vol. 9, p. 398 ; vol. 11, p. 406 ; vol. 12, p. 416 ; vol. 14, p. 490 ; vol. 15, p. 442 ; vol. 18, p. 382 ; vol. 26, p. 396 ; vol. 42, p. 354 ; vol. 43, p. 335 ; vol. 45, p. 318 ; vol. 66, p. 346, et vol. 70, p. 267.

